

## العلاقة بين المركز والاقاليم في النظام الفيدرالي الألماني

م.د. لؤي سعد عبيد

الجامعة العراقية/ كلية القانون والعلوم السياسية

[Luay.s.ubaid@aliraqia.edu.iq](mailto:Luay.s.ubaid@aliraqia.edu.iq)

### الملخص:

النظام الفيدرالي هو أحد الأنظمة التي تتبعها الدول لإدارة شؤون الحكم لا سيما في الدول التي تشهد تنوع ثقافي واجتماعي ولغوي. والمقصود منه توزيع السلطة ضمن نظام سياسي واحد بغرض عدم تمكن أحد هياكل الدولة بالاستئثار في السلطة، اذ يكون هناك حكومتين أحدهما وطنية والأخرى إقليمية لكل منهما اختصاصات يحددها الدستور. وبسبب تداخل الاختصاصات في الكثير من المجالات أصبح هناك نوع من العلاقات بين السلطة الوطنية وسلطة الأقاليم لا بد تنظيمها دستورياً. وتختلف الدول في تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم. وجمهورية ألمانيا الاتحادية هي إحدى الدول التي تبنت النظام الفيدرالي الذي ساهم في تكوينه العوامل التاريخية والعوامل السياسية الداخلية والخارجية التي اثرت بشكل مباشر في صياغة قانونها الأساسي لعام ١٩٤٩م، الذي وضع الكيفية التي يتم من خلالها توزيع الاختصاصات بين المركز والاقاليم، لكن في الوقت نفسه هناك اختصاصات مشتركة بين المركز والاقاليم أدت الى وجود علاقة متشابكة جعلت من الفيدرالية في جمهورية ألمانيا الاتحادية انموذجاً للفيدرالية التعاونية. لكن من خلال هذا التعاون أصبحت الأقاليم لا تستطيع في الكثير من الأحيان ان تحافظ على اختصاصاتها المستقلة.

**الكلمات المفتاحية:** لنظام الفيدرالي، النظام السياسي الألماني، القانون الاساسي، السلطة التشريعية، مجلس البوندسرات، الوحدة الألمانية.

تاريخ النشر: ٢٠٢٤ / ١٢ / ١

تاريخ القبول: ٢٠٢٤ / ١١ / ٩

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤ / ٨ / ١

## **The relationship between the center and the regions in the German federal system**

Lecturer Dr. Luay saad Ubaid

University of al iraqia/ College of Law and Political Science

[Luay.s.ubaid@aliraqia.edu.iq](mailto:Luay.s.ubaid@aliraqia.edu.iq)

### **Abstract**

The federal system is one of the systems followed by countries to manage the affairs of government, especially in countries that witness cultural, social and linguistic diversity. It aims to distribute power within a single political system in order to prevent one of the state's structures from monopolizing power, as there are two governments, one national and the other regional, each of which has powers determined by the constitution. Due to the overlap of powers in many areas, there has become a type of relationship between the national authority and the regional authority that must be constitutionally regulated. Countries differ in regulating the relationship between the central government and regional governments. The Federal Republic of Germany is one of the countries that adopted the federal system, which was formed by historical factors and internal and external political factors that directly affected the formulation of its Basic Law of 1949, which clarified the manner in which powers are distributed between the center and the regions, but at the same time there are shared powers between the center and the regions that led to an intertwined relationship that made federalism in the Federal Republic of Germany a model of cooperative federalism. But through this cooperation, the regions are often unable to maintain their independent jurisdiction.

**Keywords:** Federal system, German political system, Basic Law, Legislative authority, Bundesrat, German unity.

## المقدمة

النظام الفيدرالي في جمهورية المانيا الاتحادية، هو وليد ظروف تاريخية وسياسية واجتماعية رافقت نشأته. فمنذ عهد الإمبراطورية الرومانية المقدسة كانت المنطقة التي تسمى بألمانيا الان مقسمة الى الكثير من الدول. وعلى مر العصور ظهرت عدة محاولات مختلفة الغايات لتوحيد المانيا، مما جعلها تتقلب ما بين نظام كونفدرالي، وفيدرالي، ومركزي. ولم يستقر تحديد شكل الدولة الألمانية الا بعد توحيد شطريها الذي قسمه الحلفاء بعد احتلال المانيا في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م.

تبنّت المانيا النظام الفيدرالي من خلال القانون الأساسي لعام ١٩٤٩م، الذي من خلاله تم ضمان تقسيم السلطة بطريقة تمنع تمركزها او استحواذ أي فرد او كيان عليها. اذ قسم الاختصاصات بين مستويي الحكم والفصل بينهما، لكن في الوقت نفسه توجد علاقة تشابكية بين اختصاصات المركز والاقاليم\* جعلت من النظام الفيدرالي الألماني يتسم بالتعاونية

## أهمية البحث:

تأتى أهمية البحث من كونه يلقي الضوء على طبيعة العلاقة بين المركز والاقاليم في النظام الفيدرالي الألماني من خلال طريقة ابراز السمات المميزة في توزيع الاختصاصات بين المركز والاقاليم ولا سيما الاختصاصات المشتركة، فضلاً عن محاولة لمعرفة كيفية توزيع السلطات بين الحكومة الفيدرالية والاقاليم مما يساعد على تحقيق توازن القوى وضمان عدم تركيز السلطة في جهة واحدة، والفهم العميق لكيفية عمل النظام الفيدرالي الألماني ومدى فاعليته.

## إشكالية البحث:

تمحورت إشكالية البحث حول تبيان الى أي مدى يضمن القانون الأساسي الألماني فصل الاختصاصات بين المركز والاقاليم وعدم ارجحيته لاحد مستويي الحكم. وبالتالي تحاول إشكالية البحث الإجابة على الأسئلة التالية: -

١. كيف تأسس النظام الفيدرالي الألماني؟
٢. كيف قسم القانون الأساسي لعام ١٩٤٩م، الاختصاصات بين المركز والاقاليم؟
٣. ما طبيعة العلاقة بين المركز والاقاليم في ضوء الاختصاصات المشتركة؟

## فرضية البحث:

\* . وتسمى ايضاً باللغة الألمانية (اللاندر).

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان القانون الأساسي لعام ١٩٤٩، قد منح ظاهرياً الكثير من الصلاحيات للأقاليم، الا ان الواقع العملي يبين ان اغلب تلك الاختصاصات تكون للمركز).

## منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لمحاولة قراءة الاحداث وتحليلها وصولاً الى نتائج واضحة، وجرى استعمال المنهج التاريخي من خلال تناول الجانب التاريخي في تشكيل النظام الفيدرالي الألماني، فضلاً عن استعمال منهج التحليل النظمي لمعرفة آلية عمل المؤسسات من خلال العمل باختصاصاتها.

## المبحث الأول: نشأة النظام الفيدرالي الألماني وتطوره

مر الاتحاد الفيدرالي الألماني عبر تاريخه بمراحل مهمة، اذ أسهمت التطورات الاجتماعية والسياسية في تشكيل وعي سياسي ساعد في نجاح التجربة الاتحادية الفيدرالية في المانيا حتى أصبحت من النماذج الفيدرالية التي يحتذى بها.

## المطلب الأول. جذور الفيدرالية الألمانية:

إن الفيدرالية لها تقليد طويل في ألمانيا. فعلى مر القرون تم تنظيم الولايات الألمانية في هياكل فيدرالية مختلفة. ففي عام ٩٣٨م، كانت المانيا جزء من الإمبراطورية الرومانية المقدسة واستمرت على هذا الوضع لعدة قرون، ولكن بعد عصر الإصلاح وظهور مارتن لوتر بدأ النزاع مع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية وأدى استمراره الى احداث خلاف حول وراثة تاج بوهيميا (حافظ ١٩٦٢، ٣-٤). وبسبب الصراع الديني انقسمت البلاد، وقد أدى هذا الانقسام وغيره إلى حرب الثلاثين عاماً المدمرة (١٦١٨-١٦٤٨) بين البروتستانت والكاثوليك، سواء الألمان أو الأجانب، على الأراضي الألمانية. كان لهذا آثار سلبية بعيدة المدى على التطور الاقتصادي والثقافي والسياسي في ألمانيا. وضعفت الإمبراطورية الرومانية المقدسة، التي لم تكن "دولة" بل عصابة تاريخية فريدة من الأمراء مع بعض السمات الكونفدرالية (Arthur 2003, 7-8). وفي وقت لاحق، قسمت المانيا الى عدة امارات مستقلة. ولغايات إدارية تم تقسيم الرايخ<sup>(٥)</sup> إلى عشر دوائر إدارية (Kreise) هذه الدوائر كانت تشكل مؤسسة الجيش اعتباراً من سنة ١٦٨١م، فقد قاموا بتأسيس الجيش لحماية أنفسهم من جهة والدفاع عن الرايخ من جهة أخرى كانت هذه

(٥) تعني كلمة الرايخ (Reich) في الألمانية مملكة أو عالم، وهي لا تعني بأي حال من الأحوال إمبراطورية التي يقال لها بالألمانية (Kaiserreich) إلا أن الألمان اتفقوا على استخدام المصطلح. وحرصوا على إطلاقه على الدول الألمانية المتعاقبة، فسميت الإمبراطورية الجرمانية المقدسة باسم الرايخ الأول، والإمبراطورية الألمانية في عهد بسمارك بالرايخ الثاني، والرايخ الثالث في عهد هتلر. (الزغبى ٢٠١١، ١٥).

الدوائر شكلية وتتبع اسميا للرايخ، فبروسيا على سبيل المثال قامت بتأسيس جيشها الخاص متجاهلة قانون سنة ١٦٨١م، حيث أصبح الجيش أساسا في هيبة واستمرارية الدولة (الزغبى ٢٠١١، ١٨).  
بعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، تأثر الالمان بشعاراتها ومبادئها لا سيما الولايات الحدودية الملاصقة لفرنسا، وقد استغل نابليون حماس الشعور القومي لدى الالمان ليحتل المانيا في بداية القرن السابع عشر ويضم عدد من الولايات الألمانية لفرنسا وقضى على القسم الاخر (الزوبعي ٢٠٠٧، ٦٢)، بعد ان أنشأ اتحاد عميل عرف بكونفدرالية الراين في عام ١٨٠٦م، حله الحلفاء بعد نهاية الإمبراطورية النابليونية (شمس الدين ٢٠٢٣، ٢٦).

بعد نهاية حكم نابليون، عقد مؤتمر فينا عام ١٨١٥م، وكان الغرض من المؤتمر هو إعادة تنظيم شؤون القارة الاوربية على قواعد جديدة. وكانت المسألة الألمانية من اعقد المسائل المطروحة على طاولة المفاوضات في المؤتمر، اذ تم التطرق الى مصير كونفدرالية الراين التي اوجدها نابليون وما هي شكل الدولة التي يريدونها القوميون الالمان (الزغبى ٢٠١٠، ٥٦). وكانت احد نتائج مقررات مؤتمر فينا هو تشكيل اتحاد كونفدرالي يضم (٣٨) ولاية تحت سلطة مجلس الدايت المسيطر عليه من قبل النمسا، وقد كان يضم أعضاء يمثلون حكام المقاطعات الألمانية لا شعوبها، لذلك لم يستطيع بناء التكامل والوحدة القومية التي كان يطمح لها الشعب الألماني (الربيعي ٢٠٠٩، ١٣٥)، فضلاً عن ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية لنشأته هو المحافظة على نظم الحكم الداخلية ضد الثورات ومنع امتداد أثر الموجة الديموقراطية التي اجتاحت أوروبا خلال تلك الفترة مع خوف حكام وملوك الممالك والمقاطعات من التغييرات الداخلية، كذلك كان هناك الخوف من فقدان استقلالهم نتيجة وجود القوة الواضحة لكل من بروسيا والنمسا. لذلك فإن تشكيل مؤسسات الاتحاد يبرز الرغبة في المحافظة على الاستقلال الذاتي لكل ولاية. ومن الأمثلة على خوف الولايات الأعضاء من هيمنة بروسيا مثلاً، عدم تشكيل جيش اتحادي واحتفاظ كل ولاية بجيشها وبحقها في إعلان الحرب والدفاع عن نفسها، وذلك خوفاً من طغيان بروسيا على هذا الجيش وسيطرتها على قيادته (العويس ١٩٩٨، ٩٥). وبعد انتشار الفكر الحر في أوساط المثقفين الالمان لا سيما في الأجزاء الغربية من بروسيا والتي كانت أكثر تأثراً بمبادئ الثورة الفرنسية من باقي الدويلات الالمانية لوقوعها تحت الاحتلال الفرنسي المباشر لذلك برزت فيها طبقة وسطى ترى ان التجزئة السياسية عاملاً معرقلاً لتطوير السوق القومية بسبب كثرة الحواجز الجمركية واختلاف المقاييس والمعايير، وهذا ما يعرقل تطور المستوى الاقتصادي في هذه الدويلات، لذلك اخذت هذه الطبقة، تسعى لإزالة هذه الحواجز ونجحت في اقناع ساسة بروسيا لرفع الحواجز الجمركية بين مقاطعاتها المختلفة وتوحيد الممتلكات البروسية المجزأة بتعريف جمركية موحدة مخفضة ومع النتائج الاقتصادية الناجحة لهذه السياسة اتفقت المقاطعات الألمانية اثر ذلك على رفع الحواجز الجمركية والاكتفاء بثلاث الضريبة المنخفضة (الربيعي ٢٠٠٩، ١٣٥).

وخلال هذه الحقبة ظلت كل من النمسا وبروسيا في حالة تنافس حتى وصل الامر بنشوب حرب بينهما عام ١٨٦٧م (صبري ١٩٦٢، ٧٢) ، وفي السنة نفسها شكل اتحاد شمال ألمانيا وارتبط مع الجنوب في حلف بزعامة ملك بروسيا (وليم الرابع)، وكان لـ (أوتو فون بسمارك) الفضل في توحيد ألمانيا والانتصار الذي أحرزه في الحرب التي دارت بين الاتحاد الألماني وفرنسا، وبعد ذلك الانتصار تحققت الوحدة الألمانية وأعلن قيام النظام الاتحادي عام ١٨٧١م، وكان هذا الإعلان هو ميلاد (الإمبراطورية) الرايخ الثاني، وكان دستور هذه الإمبراطورية هو الدستور نفسه الذي وضعه بسمارك لاتحاد شمال ألمانيا عام ١٨٦٧م، ثم أدخلت عليه تعديلات طفيفة عام ١٨٧١م، وكان هدفه توحيد ألمانيا وضمان مكان الصدارة لبروسيا وسيادة الحكام الوراثيين - وبخاصة ملوك بروسيا - على الهيئات البرلمانية، ونص الدستور على أنَّ الإمبراطور هو رأس الدولة، وأن منصبه وراثي، وأن يكون للدولة مستشار (رئيس وزراء) يقوم بتصريف السياسات التنفيذية، ومجلس الرايخستاج (مجلس النواب Reichstag) ويمثل الشعب، ومجلس تشريعي أعلى يسمى البوندسرات (مجلس الولايات Bundesrat) للمحافظة على الولايات (٢٥) الأعضاء في الاتحاد (حسين ٢٠١٧، ٤٨). ويتم تشكيله من مندوبين عن كل ولايات الاتحاد، وكانت حقوق السيادة تتركز في هذا المجلس. وقد سمح دستور الاتحاد للولايات بالحفاظ على جزء كبير من استقلالها، لا سيما في المجال التنفيذي. ومن مميزات هذا الاتحاد هو افتقاره لجهاز تنفيذي فعال والاكتفاء بسن بعض التشريعات والاعتماد على الولايات بالتنفيذ (العويس ١٩٩٨، ٩٦).

بعد دخول ألمانيا الحرب العالمية الأولى وهزيمتها انهارت الإمبراطورية الألمانية، واستطاع الديمقراطيون الاشتراكيون بزعامة ايبيرت شيديمان انشاء جمهورية معتدلة سميت بجمهورية فايمار، وتم اصدار دستور لها عام ١٩١٩م، الذي نص على ان يرأس الجمهورية الجديدة رئيس منتخب لمدة سبعة أعوام عن طريق استفتاء عام، وان يكون برلمان من مجلسين، الأول يمثل المقاطعات الألمانية يسمى (رايخرات)، والآخر يسمى (رايخستاج) يمثل الشعب (حافظ ١٩٦٢، ٥). فضلاً عن ذلك كان الدستور الفيدرالي الألماني قد وضع وذكر صلاحيات سلطات الحكومة الاتحادية وترك البقية الى الاقاليم وكانت صلاحيات الحكومة الاتحادية (المركز كثيرة وأكبر من صلاحيات الاقاليم وخصوصاً في مجال التشريع، إذا كانت الحكومة الاتحادية لها سلطات تشريعية تكاد تكون مطلقة. بجانب ذلك كان للأقاليم بعض السلطات المشتركة مع الحكومة الاتحادية. فعلى سبيل المثال كانت الحكومة الاتحادية لها سلطات تشريعية مطلقة على مواضيع العلاقات الخارجية قضايا المستعمرات الجنسية وحرية الإقامة والهجرة الداخلية والخارجية، التنظيم العسكري، النظام المالي والتعريفية الجمركية البرق والبريد). وكانت هناك سلطات مشتركة للتشريع بين المركز والاقاليم تتعلق بالحقوق المدنية وقانون العقوبات والاجراءات القضائية، جوازات سفر الطباعة، الشركات والجمعيات، مسائل السكان والصحة العامة وقوانين العمل الصناعة واستخراج المعادن الملاحة وسكك الحديد. ولكن إذا اوجد تصادم بين القانون الاتحادي وقانون

الاقليم على موضوع مشترك فان الأولوية للقانون الاتحادي. كما ان القوانين الاتحادية التي كانت تنفذ من قبل سلطات الاقاليم كانت تحت اشراف الحكومة المركزية (سلمان ٢٠١٣، ٧٧).

شهد عهد جمهورية فايمار تشكيل الحزب النازي وبرز خلال السنوات الأخيرة للجمهورية، وساعد مزيج من عدم الرضا السياسي والاقتصادي والذي يعود تاريخ بعضه الى تأسيس الجمهورية في خلق الظروف الملائمة لصعود هتلر للسلطة وبوصفه زعيم أكبر حزب فاز بالانتخابات وأصبح مستشار ألمانيا، ومن خلال استغلاله لنقاط الضعف المكتوبة في دستور فايمار مثل المادة (٤٨) التي تسمح لرئيس الجمهورية بتعليق الحصص المدنية والعمل بشكل مستقل في حالات الطوارئ. فتمكن من اقامة سلطة دكتاتورية وانهاء جمهورية فايمار عام ١٩٣٣م (الفيلي ٢٠٢٢، ٣٣). وكانت المانيا مقسمة الى ولايات تتمتع بحكم ذاتي ولها برلماناتها، وبعد تولي هتلر للسلطة تم القضاء على حكومات وبرلمانات الولايات في عملية أُشير إليها آنذاك باسم (Gleichschaltung der Länder). وعلى الرغم من خطط الإدارة النازية لاستبدال الولايات تمامًا بنظام الإدارة الإقليمية للحزب النازي المسمى (Gau) استمرت الولايات في الوجود ككيانات إدارية للإدارة النازية (Magdalena and Jasch 2009, 5). الا ان هتلر استطاع ان يوطد اركان حكمه في المانيا واتصفت سياسته الداخلية بتركيز السلطة في يده والاعتماد على نظام الحزب الواحد، فالدولة هي التي تتحكم باقتصاد الدولة ومالياتها. وبقيت المانيا على هذا النهج لحين اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م، التي انتهت عام ١٩٤٥م، بهزيمة ألمانيا وسقوط الرايخ الثالث (طه ١٩٩١، ١٠٠).

### المطلب الثاني: الفيدرالية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية:

حددت نتيجة الحرب العالمية الثانية المصير السياسي للشعب الألماني اذ انتقت جيوش الدول الغربية المتحالفة والاتحاد السوفيتي في نهاية الحرب في منتصف ألمانيا، وتحديداً في برلين. وعلى أثر ذلك استسلم الرايخ الألماني (سلمان ٢٠١٣، ١٥٠-١٥١). وفقدت ألمانيا وحدتها السياسية والقومية، وجرى تقسيمها إلى مناطق عسكرية محتلة بين الحلفاء. كما قسمت برلين بدورها بين الحلفاء، ووضعت بداية، تحت سلطة رباعية مشتركة إلى أن يحين اليوم الذي تصبح فيه مركزاً للحكومة الألمانية المنشودة (سنو ٢٠٠٩، ١٩). قسم الحلفاء ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال تبعاً للوجود الاجنبي العسكري في كل قطاع، وعلى ذلك احتل البريطانيون القطاع الشمالي، واحتل الامريكيون القطاع الجنوبي، واحتل الروس القطاع الشرقي، واحتل الفرنسيون القطاع الغربي. على أن تقسيم ألمانيا الى أربع مناطق منفصلة تتميز كل منها بحكومتها العسكرية، ونظامها الاقتصادي وادارتها المختلفة، ولم يكن في نظر الحلفاء امراً طبيعياً وتبين للأمريكيين والبريطانيين بعد عام من تلك التجربة أن من الخير لهم توحيد الادارة في قطاعاتهم، ثم دعوا الفرنسيين الى الانضمام إليهم في هذا السبيل، ولما تم هذا التوحيد الغربي، تجلّى

الرايخ الألماني وكأنه قطاعين اثنين، قطاع شرقي يسيطر عليه الاتحاد السوفييتي، وقطاع غربي تسيطر عليه الدول الغربية (البطريق ١٩٧٤، ٤٤٤).

في المرحلة التي تلت سقوط نظام هتلر، أصر الحلفاء منذ البداية على سياسة اعادة بناء المؤسسات الفيدرالية، وبالذات ما يتعلق بأجهزة الدولة السياسية. ولكن لم تتخذ أي خطوة في هذا الصدد الا بعد نحو أربع سنوات من استسلام النازية، أي بعد اعادة بناء الدولة الألمانية الحديثة وتنفيذها القانون الاساسي. ورغبة في ارساء قواعد النظام الديمقراطي الصحيح اتفق الحلفاء على الا يكون في مركزية السلطة أي افراط، وخير طريقة لتحقيق ذلك هو النظام الفيدرالي القائم على الفصل الواضح بين سلطات الحكومة المركزية وسلطات حكومات الوحدات المؤسسة للاتحاد. وكان جوهر هذا النظام ان تقتصر سلطات الحكومة المركزية على السلطات المنصوص عليها في القانون الاساسي، وتتمتع حكومات الولايات الاعضاء بكل السلطات الباقية. وهذا يتبين أن قرار انشاء النظام الفيدرالي لم يكن قراراً مائياً داخلياً خالصاً، اذ ساندت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا - في السنوات الأولى من احتلال المانيا - النظام الفيدرالي في حين أصرت الحكومة السوفياتية على الحكم المركزي الواحد وتم الوصول الى اتفاق على هذا الموضوع بين الحلفاء في مؤتمر لندن عام ١٩٤٨م، حيث قرر نواب وزراء خارجية الدول الغربية انه يجب ان لا تقوم في المانيا حكومة موحدة مركزية، وأعربت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا عن تأييدها لقيام اتحاد فيدرالي (حمادي ٢٠٠١، ٢١٧).

بعد ازمة برلين عام ١٩٤٨، والتي حدثت بين الحلفاء من جهة والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى، وسميت ببداية الحرب الباردة، قرر الحلفاء بعدها عرض قضية برلين على مجلس الامن الدولي. وفي سبتمبر ١٩٤٨ عقد المجلس البرلماني عن مناطق ألمانيا الغربية أول مشروع للدستور وعرض على الحلفاء الغربيين، لكن الحلفاء لم يوافقوا عليه لتدور بعدها مفاوضات بين الطرفين انتهت إلى إصدار دستور جديد وبمقتضى هذا الدستور أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية اتحاداً من إحدى عشر إقليماً لكل إقليم دستوره الخاص وقد وافقت الأقاليم والحكام الثلاثة العسكريون على الدستور ليرد الاتحاد السوفييتي على ذلك في ٧ أكتوبر ١٩٤٩ بإعلان إنشاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية في منطقة احتلاله واتخذ من القطاع السوفييتي ببرلين مقراً لها، لتصبح بذلك واضحة حدود الدولتين، وحلت الإدارة العسكرية السوفييتية وسلمت الألمان إدارة شؤونهم الخارجية الخاصة (لحي ٢٠١٦، ٤٠). وهكذا قامت دولتان المانيتان ألمانيا الديمقراطية وألمانيا الاتحادية وكلاهما تتبع أحد القطبين الكبيرين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وسارت كل من هاتين الدولتين في طريق مختلف تمليه عليهما ظروف التبعية وظروف الاحتلال، فاعتمدت ألمانيا الاتحادية الديمقراطية والنظام الرأسمالي الليبرالي، والتعددية الحزبية وانضمت إلى حلف شمال الأطلسي، وإلى السوق الأوروبية المشتركة، وحصلت على معونات اقتصادية منذ العام ١٩٤٨ بموجب خطة مارشال مكنها من تحقيق معجزتها الاقتصادية. وبسبب الانقسام الأيديولوجي



والسياسي بينهما، أطلقت ألمانيا الاتحادية على غريمتها استخفافاً تسمية المنطقة السوفياتية المحتلة". أما ألمانيا الديمقراطية، فسارت في نظام اجتماعي اشتراكي ديكتاتوري قمعي، وأحادية حزبية تمثلت بـ "حزب الوحدة الاشتراكي الألماني SED"، وانضمت الى حلف وارسو، وخضعت للإرادة السوفياتية، وجعلت من أراضيها قواعد للجيش الأحمر، ومن برلين (الشرقية) عاصمة لها. فكانت حكومتها مجرد سلطة في مواجهة شعبها (طه ١٩٩١، ١١٨).

اما فيما يخص العلاقة بين المركز والاقاليم في كل من الالمانيتين وفق دستور كل منهما، فقد كان الدستور الاتحادي الفدرالي في ألمانيا الغربية يمنح الولايات حق التصرف في شؤونها الداخلية. مع العلم يوجد لكل ولاية حكومة إقليمية مسؤولة أمام برلمان الولاية الذي ينتخبه الشعب انتخاباً حراً على غرار مجلس النواب الاتحادي. وتترتب على حكومات الولايات واجبات تنفيذ قوانين الاتحاد والمحافظة على الأمن والنظام. وقد ضمن الدستور للولايات الاستقلال الذاتي في الشؤون الإدارية والثقافية. أما شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والبريد والخطوط الحديدية وشؤون النقد والجمارك والتجارة فهي من خصائص الحكومة الاتحادية. كما يكفل الاتحاد وحدة القضاء في كافة أنحاء الجمهورية الاتحادية (الشريفي ١٩٧١، ٣٣). وفي الجانب الآخر، كان دستور ألمانيا الشرقية الذي صادق مجلس الشعب في ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٤٨م، وأصبح نافذاً في ٣٠ أيار ١٩٤٩م (صالح ٢٠١٧، ٢٥١). اتبع المركزية في نظام الحكم، فمثلاً كان من سلطة الجمهورية أن تحدد الهيكل الدستوري للولايات، ومنح البرلمان القومي سلطات واسعة لتغيير حدود الولايات بدون أن يحصل على موافقة الولايات التي يعينها الأمر، بل إن الدستور أعطى الحكومة المركزية الحق في تولي الإدارة المباشرة لأية مهام حكومية تختارها، وأن تنشئ المكاتب الإقليمية والمحلية التي تحتاج إليها لتنفيذ هذا الغرض، ولكي تقضى الحكومة على نظام الإدارة الذاتية القائم كمصدر محتمل للمعارضة، ولكي تحقق المركزية الكاملة حولت حكومات الولايات عقب انتخابات سنة ١٩٥٠ إلى عناصر إقليمية للحكومة المركزية، ولم يمض وقت طويل حتى ألغيت حكومات الولايات وبرلماناتها بقانون، وأقامت الحكومة المركزية مكانها نظاماً هرمياً يتكون من خمس عشرة إذا احصينا برلين الشرقية (Bezirke) تشمل كل منها خمس عشرة أو ست عشرة مقاطعة (kreis) (صالح ٢٠١٧، ٢٥٨).

واجهت الالمانيتين الكثير من التحديات المتشابهة في سنواتهما الأولى. كان التحدي الأكثر إلحاحاً هو حل المشاكل الاقتصادية التي تركت الشعب في كلا الالمانيتين يكافح من أجل لقمة العيش. وكان التحدي السياسي الآخر هو مشكلة بناء الأمة فتقسيم الدولتين الالمانيتين أصبح من القضايا الرئيسية في السياسة الدولية خلال فترة ما بعد الحرب. في البدء اعتبرت الجمهورية الاتحادية دولة مؤقتة الى ان يتم توحيد الالمانيتين، فكافحت كي تطور هويتها الخاصة في ظل الدول الغربية، مع التزامها بإعادة توحيدها مع ألمانيا الشرقية مستقبلاً. وبالإضافة إلى مشكلة التقسيم احتفظت قوات الاحتلال بالحق

في التدخل بالقضايا الداخلية للدولتين حتى بعد عام ١٩٤٩م. وهكذا واجهت الدولتان تحدي تحديد هويتها - هل هما دولتان مستقلتان ام أجزاء من ألمانيا الكبرى - واستعادة سيادتهما القومية (سلمان ٢٠١٣، ١٩٦-١٩٧).

رغم انهيار الرايخ الألماني وتقسيمه إلى مناطق احتلال فقد ظلت جذور الوحدة راسخة في نفوس الشعب الألماني الذي عمل على إعادة تكوين الأسس لقيام دولة ألمانية موحدة في إطار المبادئ الديمقراطية الضامنة للحرية وحقوق المواطن المكتسبة (الشريفي ١٩٧١، ٢٧). فبعد وصول الحزب الاشتراكي بزعامة (فيلي برانت) الى سدة الحكم في ألمانيا الغربية عام ١٩٦٩م، كانت الظروف مهيأة للامان الغربيين لكي يخطوا خطوات واسعة نحو هدفهم الرئيس الذي ينص عليه دستورهم ويتصدر اهداف سياستهم الخارجية وهو إعادة توحيد ألمانيا (مريش ٢٠١٦، ٢٣)، الذي لم يتحقق الا في ٣ تشرين الأول ١٩٩٠م، عندما أعلن عن إعادة توحيد ألمانيا في دولة ألمانية فيدرالية. ومثلما كان قرار تقسيم ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية قراراً خارجياً غير ألماني، فإن إعادة توحيدها كان قرار يتعلق بالدول الأربعة المحتلة (مريش ٢٠١٦، ٦٤).

بعد سقوط الجدار في عام ١٩٨٩م، اتفقت القوى المتحالفة الأربع والدولتان الألمانيان في عام ١٩٩٠م، فيما يسمى بمعاهدة ٢+٤ على الوضع النهائي لألمانيا ومهدت الطريق لتوحيد الدولتين الألمانييتين. ونصت المادة (١) من معاهدة التوحيد المؤرخة ٣١ أغسطس/آب ١٩٩٠ على أن الولايات الخمس الألمانية الشرقية التي أعيد إنشاؤها حديثاً سوف تنضم إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية وفقاً للمادة (٢٣) لتشكّل دولة فيدرالية ألمانية جديدة تتألف من ١٦ ولاية. ومثلها كمثّل الولايات الخمس والعشرين لإمبراطورية فيلهام أو الولايات السبع عشرة لجمهورية فايمار، فإن الولايات الست عشرة لجمهورية ألمانيا الاتحادية الحالية تختلف اختلافاً كبيراً من حيث أراضيها وسكانها وقدرتها الاقتصادية والمالية، وهو ما ينعكس أيضاً في الإطار الدستوري للفيدرالية الألمانية (Magdalena and Jasch 2009, 6,7).

### المبحث الثاني: توزيع الاختصاصات بين المركز والاقاليم

تبنت جمهورية ألمانيا الاتحادية النظام الفيدرالي القائم على توزيع الاختصاصات بين المركز والاقاليم. الا ان رغم محاولة جعل نوع من الاستقلال في ممارسة الاختصاصات لم يستطع هذا النظام من منع حالة التداخل في الكثير من الاختصاصات المشتركة التي اوجدت نوع من العلاقة بين المركز والاقاليم في النظام الفيدرالي الألماني، فحدد القانون الأساسي لعام ١٩٤٩م، طبيعة ودرجة هذه العلاقة من خلال تقسيمه للاختصاصات بين مستويي الحكم.

### المطلب الأول. التنظيم الدستوري للعلاقة بين المركز والاقاليم:

تعد مسألة تنظيم العلاقة بين المركز والاقاليم من الموضوعات الأساسية في الدولة الفيدرالية، فلهذا التنظيم اعتبارات سياسية واجتماعية تؤثر فيها، فالدولة الفيدرالية التي تنشأت عن طريق اتحاد عدد

من الدول المستقلة تتجه في كثير من الأحيان نحو الحد من اختصاصات الحكومة المركزية وتوسع اختصاصات الأقاليم، وذلك يعود الى ان الدول المكونة للاتحاد الفيدرالي تحرص في الغالب على الاحتفاظ بأكثر قدر ممكن من استقلالها، ونزولها عن سيادتها لا يكون الا بمقدار ما هو ضروري ولازم لقيام الدولة الجديدة. في حين ان الدولة الفيدرالية التي تنشأ عن طريق تفكك دولة كانت موحدة تتجه الى تقوية اختصاص المركز على حساب الأقاليم، ويعود ذلك الى ان الدولة الموحدة قبل تفككها وتحولها الى دولة فيدرالية كانت تجمع في يدها جميع اختصاصات الدولة (اللبيدي ٢٠٠٦، ٣٤).

وفيما يخص المانيا، تشكل الفيدرالية حجر الزاوية في دستور الالمانى. بل إن المادة ٧٩ تحظر أي شكل من أشكال الهندسة الدستورية التي تؤدي إلى نهاية الفيدرالية. ولا يمكن إلا لدستور جديد أن يلغي الفيدرالية الألمانية (Sturm 2018, 19). فبعد تجربة الدكتاتورية وإرهاب النظام النازي، أراد المجلس البرلماني (وسلطات الاحتلال) التأكد من أن الدولة الألمانية الجديدة كانت راسخة في نظام من القيود المؤسسية وضوابط وتوازنات متعددة. وانعكاساً لهذه المخاوف، حدد الدستور الجديد للبلاد القانون الأساسي ١٩٤٩م، الدولة على أنها فيدرالية وديمقراطية وتستند إلى القانون. وحدد كيف ينبغي إدارة الاتحاد وكيف من المفترض أن تشارك الجهات الفاعلة دون الوطنية في شؤون الأمة. فكانت الفكرة التوجيهية للقانون الأساسي هي أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال السماح للدولة القومية بالتصرف بمفردها والتحول إلى دولة استبدادية. وبالتالي، تم تقييد قوة الدولة القومية عمداً بثلاثة مبادئ مترابطة وهي المشاركة المؤسسية (وسلطات النقض) للحكومات دون الوطنية من خلال غرفة ثانية للسلطة التشريعية. المشاركة الديمقراطية للمواطنين على جميع مستويات الحكومة جنباً إلى جنب مع حماية الحريات الإنسانية. وسلطة قضائية مستقلة لضمان سيادة القانون ودعم حقوق الإنسان (Harald et al 2018, 21)

تتكون جمهورية المانيا الاتحادية من ١٦ ولاية وعاصمتها برلين، (١١ ولاية) تسمى الولايات القديمة وهي الولايات الالمانية التي كانت تكون المانيا الغربية قبل توحيد المانيا، وهناك (٥ ولايات) تسمى بالولايات الجديدة وهي الولايات التي ضمها الاتحاد الفيدرالي الالمانى والتي كانت تابعة الى المانيا الشرقية بعد الوحدة الالمانية عام ١٩٩٠م (واتس ٢٠٠٦، ٣٤). ووفقاً لمعطيات النظام الاتحادي الفيدرالي الالمانى، فإن الولايات الألمانية الست عشرة لا تتمتع بصفة الإقليم، بل تعد بمثابة دولاً تتمتع بسلطات مستقلة. فلكل ولاية دستور لها الخاص الذي يجب أن يتطابق مع الأسس الجمهورية والديمقراطية والاجتماعية لدولة القانون حسبما يعرفها الدستور الألماني. والهدف الأسمى الذي يهدف الدستور الألماني إلى تحقيقه يتمثل في العمل على تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات والظروف المعيشية لجميع الألمان. وفيما عدا ذلك، فللولايات الألمانية مطلق الحرية في صياغة دستورها بالشكل الذي تراه مناسباً. ويعد مبدأ الدولة الاتحادية أحد الأسس الدستورية التي لا يجب المساس بها. ولكن من الممكن إعادة

تقسيم الولايات، بناء على تغييرات جديدة في الحدود بين الولايات، طالما أن المواطنين المعنيين يرغبون في ذلك (إسماعيل ٢٠١٧، ١٣-١٤).

اما طبيعة العلاقة بين المركز والاقاليم فقد تم تصميم الفيدرالية الألمانية على أنها فيدرالية تعاونية تستند إلى الوساطة بين المصالح الفيدرالية والاقاليم بطريقة توزع القدر الأكبر من الاختصاصات التشريعية على الحكومة الفيدرالية (غالباً كاختصاصات مشتركة مع الاقاليم). والصلاحيات المشتركة لها تأثير إضافي يتمثل في الميل إلى تشكيل نظام دائم للتعاون بين الدولة والاقاليم (Sturm 2018, 19). فالقانون الأساسي لعام ١٩٤٩م، قد نص في مادة (٣٠) على أن تكون ممارسة الصلاحيات الحكومية وإنجاز مهامها من اختصاص الولايات وذلك مالم ينص هذا القانون الأساسي أو يسمح بغير ذلك (المادة (٣٠) من القانون الأساسي الألماني لعام ١٩٤٩ المعدل). وبطبيعة نص هذه المادة فهي تشمل مجالات التشريع والتنفيذ، وحتى بالنسبة لتنفيذ القوانين الاتحادية. ومع تطور تطبيق القانون الأساسي الألماني اتضح جلياً هيمنة الاتحاد على مجال التشريع وهيمنة الولايات على مجال التنفيذ. وهذا هو وضع خاص بالنسبة للاتحاد الألماني وهو وضع موروث من التجارب الاتحادية السابقة ويؤدي إلى توازن بين الاتحاد والولايات ويتجنب تركيز السلطة بيد أي منهما (العويس ١٩٩٨، ١٠٢)، ويبدو السبب في ان القانون الأساسي صيغ كرد فعل ليس فقط ضد المركزية في نظام هتلر، وانما أيضاً ضد النظام اللامركزي لجمهورية فايمار، وبذلك أراد واضعوه تقوية النظام الفيدرالي ونظام اللامركزية في ألمانيا (الربيعي ٢٠٠٩، ١٣٦).

كما نظم القانون الأساسي الألماني مسألة عقد الاتفاقيات الدولية، فبموجب المادة (٣٢) المنظمة للعلاقات الخارجية فإن رعاية العلاقات مع الدول الأجنبية من اختصاصات الاتحاد. نستخلص من هذا أن الحكومة الاتحادية هي التي تبرم الاتفاقيات الدولية. مع ذلك وبسبب تمتع الأقاليم بالاستقلال الذاتي الذي يعطيها صفات ومكانة الدول. سمحت الفقرة الثالثة من المادة (٣٢). لتعطي الاقاليم الحق في إبرام معاهدات مع دول أجنبية مشترطة في ذلك تمتع الولايات بسلطة سن التشريعات وموافقة الحكومة الاتحادية. ويهدف شرط موافقة الحكومة الاتحادية إلى عدم إبرام عقود دولية متناقضة (خليل ٢٠٢١). اما المادة (٥٩) التي احتفظت بحق الحكومة بعقد المعاهدات اوجبت عند عقد أي معاهدة تمس الوضع الخاص بأحد الأقاليم يجب استشارة هذه الاقليم في الوقت المناسب (صبري ١٩٦٢، ٧٤).

### المطلب الثاني. تمثيل الولايات في السلطة التشريعية (مجلس البوندسرات):

يعد مجلس البوندسرات اهم مظاهر تشترك الأقاليم في سلطات الحكم، ولا سيما في سن قوانين الاتحاد وغيرها من الاختصاصات. فهناك علاقة بنوية تتمثل في مشاركة اقاليم النظام الاتحادي الألماني في بنية وهيكل واحدة أو أكثر من المؤسسات الاتحادية أو العكس، وهذا ما نلمسه من طبيعة تكوين مجلس الولايات (البوندسرات)، إذ إن هذا المجلس يتكون من أعضاء حكومات الولايات، ويُعد هذا

المجلس مؤسسة اتحادية من جانب، ومن جانب آخر يمثل مصالح الولايات الألمانية (حسين ٢٠١٧، ١٤٦). كان الهدف من تأسيسه من قبل واضعي القانون الأساسي هو إعطاء الولايات مكانة قوية في عملية صنع السياسات المحلية الشاملة. يتكون البوندسرات من أعضاء حكومات الولايات وهم عادة وزراء في الولايات أعضاء في مجالس وزارات ولاياتهم، وهذه الولايات تختار مندوبيها في المجلس، وهي التي تعزلهم، ويبلغ عددهم (٦٩) عضواً يمثلون (١٦) ولاية، اذ تمتلك كل ولاية حق تعيين (٣) أعضاء، لكن الولاية التي يبلغ عدد سكانها مليوني لها (٤) أعضاء، اما التي يزيد سكانها عن ستة ملايين لها (٥) أعضاء، ويعين سنوياً احد رؤساء الولايات رئاسة البوندسرات على ان يحدد ترتيب التعيين تماشياً مع ترتيب الولايات حسب تعدادها السكاني، لذلك تبدأ الدورة برئيس وزراء الولاية الأكبر عدداً (العنكي ٢٠٢٣، ١٨١). ويتم تحديد التكوين السياسي للبوندسرات من خلال الأحزاب التي تحكم الولايات. وبالتالي، يمكن للحزب الذي يسيطر على أغلبية حكومات الولايات أن يكون له تأثير كبير على التشريعات التي يتم تمريرها على المستوى الفيدرالي. ولأن انتخابات الولايات تجري عادةً بين انتخابات البوندستاغ، فإن الانتخابات الفيدرالية عادة ما تكون أكثر شمولاً. ويمكن أن تتغير أغلبية البوندسرات أثناء فترة تشريعية في البوندستاغ (Magdalena and Jasch 2009, 10). وان لأعضاء مجلس الولايات صفة تشريعية، وصفة تنفيذية، فهم يشاركون في إقرار تشريعات الاتحاد، وكذلك المشاركة في وضع القوانين الاتحادية بوصفهم أعضاء في البوندسرات - أي المجلس التشريعي الثاني- هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يقومون بتنفيذ القوانين الاتحادية بوصفهم أعضاء في الهيئة التنفيذية في ولاياتهم، وبالتالي فإنهم عند بحث المقترحات التشريعية الاتحادية يعنون بالناحية التطبيقية من القانون عناية أكثر مما لو كانوا مجرد أعضاء في الهيئة التشريعية فحسب (حسين ٢٠١٧، ٦٣).

وفقاً للقانون الأساسي، يمكن للبوندسرات المبادرة إلى التشريع (المادة ٧٦، الفقرة ١)، ويجب أن يوافق على جميع القوانين المتعلقة مباشرة بمسؤوليات الولايات مثل التعليم، وشؤون الشرطة، ومسائل التمويل على مستوى الولاية والمحلية، واستخدام الأراضي ومعظم قضايا النقل. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب أي تشريع يؤثر على حدود الدولة، وحالات الطوارئ الوطنية والتعديلات الدستورية المقترحة موافقة البوندسرات البوندستاغ (Magdalena and Jasch 2009, 11). لكن في الواقع لا يبادر البوندسرات إلى التشريع كثيراً (على الرغم من أن القانون الأساسي يسمح له بذلك) بل إنه يلعب دور مراجعة القوانين التي يبادر بها البوندستاغ مع مراعاة تأثيرها المحتمل على الولايات وأثرها على تأمين التعديلات اللازمة أو نقض ما يبدو له غير مقبول. فحتى في المجالات التي يبدو من الواضح أنها تقع ضمن سلطة الحكومة الوطنية، فإن العديد من التشريعات تحتوي على أحكام تتناول كيفية إدارة الولايات وتنفيذ البرامج التي أنشأتها. وبما أن "أي اعتراض من جانب البوندسرات، بغض النظر عما إذا كان التشريع المقترح يقع

ضمن نطاق اختصاص الولايات أم لا، فلا يمكن إبطاله من جانب الحكومة الفيدرالية إلا بأغلبية الثلثين من أعضاء البوندستاغ (Leach et al. 1981, 36).

وتنص المادة (٥٠) من القانون الأساسي على أن تشارك الولايات الاتحادية من خلال المجلس الاتحادي (مجلس الولايات) في عمليات التشريع والإدارة على الصعيد الاتحادي وفي شؤون الاتحاد الأوروبي (المادة (٥٠) القانون الأساسي لعام ١٩٤٩م)، لذلك مجلس الولايات لا يعقد جلسات دورية فقط، بل لكل ولاية ممثلة خاصة بها في برلين أيضاً، وهنا يدرس الموظفون مشاريع القوانين الجديدة، ويعدلونها أو يكملونها أو يقترحون قوانين جديدة بمبادرة منهم، ويتمحور عملهم دائماً حول تقدير كل ولاية لقانون معين وحسب موقف الولايات منه يتم تأييده أو معارضته، وهكذا يكون للبوندسرات كمؤسسة دستورية مكانه الثابت في النظام السياسي الألماني (حسين ٢٠١٧، ٦٢).

يشارك البوندسرات في انتخاب رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية، ورئيس الجمهورية ينتخب عن طريق جمعية تسمى (الجمعية الاتحادية) في مؤتمر اتحادي يضم أعضاء البوندستاغ وعدداً متساوياً من نواب البوندسرات على أساس التمثيل النسبي. ويفوز بمنصب الرئاسة كل من يحصل على أصوات أغلبية أعضاء المؤتمر الاتحادي (حمادي ٢٠٠١، ٢٣١). فضلاً عن ذلك يشترك مجلس البوندسرات في تعيين نصف أعضاء المحكمة الدستورية (العنكي ٢٠٣٢، ١٨٢).

ويتمتع البوندسرات أيضاً ببعض الوظائف المهمة فيما يختص بالرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، إذ ينص القانون الأساسي على ضرورة اطلاع الحكومة للمجلس أولاً بأول على تصرفها للشؤون الاتحادية، وقد انشئت أجهزة اتصال لتسهيل هذه المهمة. وعن طريق البوندسرات استطاعت الولايات لا أن تشارك فقط في اصدار التشريعات الادارية فحسب، وإنما تؤثر أيضاً في تصرفات الحكومة الإدارية (حمادي ٢٠٠١، ٢٣٧).

### المطلب الثالث. العلاقة المركز والاقاليم بين الواقع الدستوري والسياسي:

اهم ما تتميز به العلاقة بين المركز والاقاليم في الفدرالية الألمانية فهي (فيدرالية افقية)، فالتشريع والتوجيه السياسي يتم في الحكومة المركزية ولكن ممثلي حكومات الولايات يشتركون اشتراكاً مباشراً في ممارسة هذه السلطات المركزية (جولاي ٢٢٠).

اولاً. الاختصاص التشريعي: تضمن دستور ألمانيا تقسيماً للاختصاصات التشريعية بين المركز والاقاليم، فحددت المادة (٧٣) المسائل التي يختص الاتحاد بالتشريع فيها على وجه الحصر. ثم اشار الى ان الولايات تختص بالتشريع في المجالات التي لا تدخل ضمن الاختصاص الحصري لحكومة الاتحاد.

تظهر العلاقة التشريعية ما بين المركز والاقاليم في مجال القوانين المشتركة او الاختصاصات التشريعية المشتركة التي تباشرها السلطتين التشريعتين المركزية والاقليمية. فهناك علاقة تعاون منظم وصف بأنه (التكامل السياسي في الفيدرالية الألمانية)، لم يكن يشمل فقط المجالات التي يمكن ان يمتد اليها التشريع في نص المادة (٧٢) التي تتضمن السلطة التشريعية المشتركة، لكنه يشمل ايضاً المادة (٧٤) والفقرة الثانية من المادة (١٠٥) (امين وعلي ٢٠٢٢، ٦٧).

بينت المادة (٧٤)، المجالات التي يكون فيها امر التشريع لكل من المركز والاقاليم (الاختصاصات المشتركة)، وفي مقدمة هذه الاختصاصات القانون المدني، القانون الجنائي، القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية، قوانين الإقامة، قوانين العمل وغيرها (احمد ٢٠١٤، ٧٧). وهذه المجالات محكومة بالمبدأ الذي ينص ان الأقاليم لها الحق في ان تشرع في الأمور التي تعود لهذه المجالات طالما لم تتدخل الدولة الفيدرالية مستعملة حقها في التشريع في هذه الأمور والذي نصت عليه الفقرة الأولى من المادة (٧٢) (الشاوي ٢٠١٢، ١٦٤). وهذا يعني أن الولايات تعتبر مستقلة في المجالات التشريعية المذكورة حيثما كانت أجهزة السلطة التشريعية والاتحادية لا تمارس حقوقها التشريعية. وهنا تستطيع الدولة الفيدرالية ادعاء حقها التشريعي فقط عندما توجد حاجة ماسة لتشريع فيدرالي وطبقاً للدستور، فإن مثل هذا الطرف يقوم إذا فشل التشريع في الولايات في فرض تسوية مرضية في مسألة من المسائل. وإذا تطاول تشريع في إحدى الولايات على مصالح أخرى أو على المجتمع الألماني ككل. وإذا اتضح أن التشريع الفيدرالي هو الطريقة الوحيدة لضمان الوحدة الشرعية والاقتصادية التي تؤمن الانسجام والترابط داخل جمهورية ألمانيا الفيدرالية (عبد الوهاب ٢٠٢٠، ٢٣٣).

ويظهر أن هذه الشروط قد صيغت بشكل فضفاض وبالتالي واسع، فضلاً عن أن أمر تقدير توافر هذه الشروط يعود إلى الدولة الفيدرالية نفسها، الأمر الذي يعطي هذه الدولة مكنة واسعة للتدخل في هذا الميدان وبالتالي إنهاء دور البلدان فيه. وهيمنة الدولة الفيدرالية تتجلى كذلك في أن القانون الفيدرالي "له الأولوية على قانون البلد" (م ٣١) وهي قاعدة تقليدية في ألمانيا (الشاوي ٢٠١٢، ١٦٥).

اما فيما يخص المسائل المالية، فقد جعلت الفقرة الأولى من المادة (١٠٥) من القانون الأساسي ١٩٤٩م، سلطة التشريع فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والاحتكارات المالية محصورة بالحكومة المركزية فقط. بينما حددت في الفقرة الثانية من نفس المادة الصلاحيات التشريعية المشتركة بين المركز والاقاليم فيما يخص الضرائب الاخرى (الفقرات ١ و ٢ من المادة (١٠٥) القانون الأساسي لسنة ١٩٤٩م). وهذا بشرطين الأول، ان تعود ربع الضرائب كلياً أو جزئياً للاتحاد ويحق للسلطة الاتحادية إصدار تشريعات كالقانون السيادي الضرائب شبكة الضريبة التنظيمات الفيدرالية الضرائب. والشرط الثاني هو قد تم استيفاء متطلبات التشريعات المتنافسة الواردة في الفقرة ٢ من المادة ٧٢ كقاعدة عامة، لأنه إذا لم يحصل الاتحاد على أي دخل من الضريبة فإن الشرط المنصوص عليه في المادة ٧٢ الفقرة ٢ يتم تطبيقه والمتعلق

بتوفير شروط حياة متكافئة في أقاليم الاتحاد أو حماية الوحدة القانونية أو الاقتصادية للمصلحة العامة والتي تتطلب تنظيمًا قانونيًا اتحاديًا، ويستلزم موافقة البوندسرات عليه (أمين وعلي ٢٠٢٢، ٦٩).

**ثانياً. الاختصاص التنفيذي:** إذا كان القانون الأساسي قد ساعد على سيطرة المركز على المسائل التشريعية، فإن الولايات بدورها حظيت بدور رئيس في الاختصاصات التنفيذية. إذ يمتاز النظام الفيدرالي الألماني بأن الأقاليم هي نفسها تقوم بتنفيذ معظم القوانين الفيدرالية، فيفيد المبدأ الأساسي بأن الإقليم سيطبق التشريعات الفيدرالية كمسائل تتعلق بشؤونها الخاصة، طالما أن القانون الأساسي لا يشترط عكس ذلك. غير أن العكس ممنوع منعاً باتاً، إذ لا يسمح للاتحاد الفيدرالي بتنفيذ أي قانون من قوانين الولايات. فالسلطات الفيدرالية المباشرة محدودة جداً، وهي لا تطبق إلا حين تعد الإدارة الموحدة عنصراً مهماً (شنايدر ١١).

عندما تنفذ الولايات القوانين الاتحادية كشؤون خاصة بها، فعليها أن تنظم منشآت دوائرها الرسمية والإجراءات الإدارية فيها، بمعنى أنها تقوم بإصدار التعليمات والقرارات والضوابط لأجل تنفيذ تلك القوانين، إلا أن هذه الضوابط والتعليمات لا تقتصر على حكومات الولايات فقط، إذ تستطيع الحكومة الاتحادية أن تصدر تعليمات إدارية عامة وهنا يجب أن يوافق المجلس الاتحادي (مجلس الولايات) على ذلك (حسين ٢٠١٧، ١٣٠).

وفي حالة الطوارئ الداخلية، وإذا لم يقم أحد البلدان بدفع الخطر الذي يهدد وجوده أو نظامه الدستوري الليبرالي الديمقراطي، أو لم يكن بمقدوره القيام به، فإن الحكومة الفيدرالية تستطيع أن تضع تحت أوامرها شرطة هذا البلد وقوى الشرطة التابعة للبلدان الأخرى، شريطة أن ينتهي هذا الإجراء عند زوال الخطر أو حين يطلب المجلس الفيدرالي في أية لحظة ذلك (م ٩١). هذا وإن وجود البلدان يمكن أن يكون معرضاً للخطر (الشاوي ٢٠١٢، ١٦٥).

وعلى الرغم من أن المبادئ الدستورية المكتوبة التفصيلية للقانون الأساسي الألماني، فإن القانون الأساسي لا يزال مضللاً في أحكامه المتعلقة بالنظام الفيدرالي. فالمادة ٣٠ تشير إلى أن الولايات هي مستودع معظم السلطات الحكومية ما لم يتم استثناء أحكام أخرى من القانون الأساسي. وتعطي المادة ٧٠ الانطباع بأن الولايات تتمتع بسلطات تشريعية كبيرة، ويبدو أن المادة ٨٣ تمنح الولايات الحق في تنفيذ القوانين الفيدرالية بناءً على سلطتها الخاصة. أما الواقع الدستوري، كما يحب علماء القانون الألمان أن يقولوا، فيقدم صورة مختلفة تماماً. فالفقرة الشرطية، "ما لم ينص القانون الأساسي على خلاف ذلك"، نصت في الواقع على هيمنة الاتحاد في التشريع وعلاقة متبادلة معقدة في الإدارة (Arthur2003,72). فضلاً عن ذلك، فقد منح القانون الأساسي الاتحاد عدداً من السلطات الحصرية الرئيسية، ومن القائمة الطويلة نسبياً من السلطات المتزامنة استولى الاتحاد على كل بند تقريباً لنفسه. وحتى في ظل التشريعات الإطارية، وسع الاتحاد نطاق أنشطته في مجالات كان يُعتقد عادة أنها تقع ضمن اختصاص الولايات.



صحيح أن أغلب القوانين الفيدرالية تتطلب الآن موافقة المجلس الاتحادي، ولكن هذا يضمن مشاركة حكومات الولايات (الوزراء) فقط، وليس برلمانات الولايات. وهذا يعني أيضاً أن الولايات التي تشكل أقلية في قرارات المجلس الاتحادي تجد نفسها تتخلى عن قدر من الاستقلالية دون موافقتها. وعلى الرغم من بعض التحسينات الطفيفة في وضع الولايات نتيجة للتغييرات الدستورية الأخيرة، إلا أنه لم يتبق لها على مر السنين سوى القليل نسبياً فيما يتصل باتخاذ القرارات المستقلة. في حين أن الولايات هي المهيمنة في الساحة الإدارية، كما تشير المادة ٨٣، فإن الحكومة الفيدرالية يمكنها أن تتدخل في الإدارة بعدة طرق. فهي تدير بنفسها القوانين التي تم إقرارها بموجب سلطاتها الحصرية، وتفوض العديد من القوانين الأخرى إلى الولايات للإدارة بموجب تعليمات اتحادية. أما القوانين الفيدرالية المتبقية فتديرها الولايات على مسؤوليتها الخاصة، ولكن الحكومة الفيدرالية تحتفظ ببعض حق الإشراف القانوني. كما تشارك الحكومة الفيدرالية مع الولايات في التخطيط وتمويل العديد من "المهام المشتركة" (Arthur 2003, 73).

مما سبق ذكره ومن خلال مراجعة النصوص الدستورية السابقة يتضح أن الولايات ذات سلطة كبيرة وتمتلك اختصاصات كثيرة فيما يتعلق بتنفيذ القوانين، ولكن هذا من الناحية النظرية فقط، أما من حيث الواقع ومن خلال مراجعة نصوص أخرى فيمكن أن نلمس مدى تقييد الولايات في تنفيذها للقوانين عن طريق الوسائل التي تمتلكها الحكومة الاتحادية للتأثير على الولايات.

## الخاتمة

تناولنا فيما سبق العلاقة بين المركز والاقاليم في النظام الفيدرالي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وقد توصل البحث الى مجموع من الاستنتاجات لعل من أبرزها الاتي: -

١. ان النظام الفيدرالي الذي نص عليه القانون الأساسي لعام ١٩٤٩م، في جمهورية ألمانيا الاتحادية ترجع اصوله الى التطورات التاريخية والسياسية والدستورية التي مرت بها ألمانيا منذ عهد الإمبراطورية الرومانية المقدسة، والى الحاجة ومصالح ألمانيا في الوقت الحاضر. فضلاً عن نفوذ الحلفاء الغربيين في فترة احتلال ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

٢. تتميز الفيدرالية الألمانية عن بقية الانظمة الفيدرالية الاخرى في ان عملية تقسيم وتنفيذ الاختصاصات بين المركز والاقاليم قد حددها القانون الاساسي الالمانى لكل منهما بشكل يضمن العدالة لكل الولايات الالمانية. فقد جعل الاتحاد مسؤول عن معظم مجالات التشريع، اما الادارة من حيث المبدأ فهي من اختصاص الولايات.

٣. ان مجلس (البوندسرات) وهو المجلس التشريعي المعد لحماية مصالح الاقاليم، لا يتكون من اشخاص منتخبين مباشرة، ولكن من اعضاء حكومات الولايات، لذلك فان هذا المجلس تكون

مهامه أقرب الى المراقبة منه الى المشاركة في العملية التشريعية، اذ ان كل عضو يحرص على حماية حقوق ولايته من أي تجاوز من قبل الحكومة الاتحادية.

وبناءً على صياغة الدستور، قد يفترض المرء أن النقطة المحورية للمسؤوليات تقع على عاتق الولايات لأنها مُنحت السلطة المتبقية الأصلية. ومع ذلك، في الممارسة الدستورية ليس هذا هو الحال. يوزع القانون الأساسي المسؤوليات على الحكومة الفيدرالية والولايات بشكل كامل، دون ترك أي ثغرات في الدستور. وبالتالي، فإن التوازن السياسي يقع لصالح الحكومة الفيدرالية لأن مسؤولياتها الحصرية المتزامنة أكثر أهمية وأقوى من مسؤوليات إقليم منفرد أو حتى جميع الاقاليم مجتمعة.

### المصادر باللغة العربية

١. احمد، ازهار حازم ٢٠١٤. تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الاقاليم في النظام الفيدرالي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.
٢. اسماعيل، محمد صادق ٢٠١٧. التجربة الألمانية "دراسة في عوامل النجاح السياسي والاقتصادي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
٣. البطريق، عبد الحميد ١٩٧٤. التيارات السياسية المعاصرة (١٨١٥ - ١٩٦٠)، دار النهضة العربية، بيروت.
٤. الربيعي، اثمار كاظم ٢٠٠٩. لفيدرالية الالمانية والمشروع الفيدرالي المقترح في العراق (دراسة مقارنة)، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٠، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.
٥. لزعي، أمجد احمد سليمان ٢٠١٠. تجربة الاتحاد الألماني من خلال برلمان فرانكفورت ١٨٤٨-١٨٤٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
٦. الزعبي، أمجد احمد ٢٠١١. التاريخ السياسي والاقتصادي لألمانيا ١٧٨٩-١٨٤٩، امانة عمان الكبرى، الأردن.
٧. الزوبعي، بشرى محمود ٢٠٠٧. تطبيقات الدولة القومية في أوروبا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٢-٢٣، الجامعة المستنصرية.
٨. الشاوي، منذر ٢٠١٢ فلسفة الدولة، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن.
٩. الشريقي، إبراهيم ١٩٧١. المانيا الحديثة "معوقات كيان الدولة ونظامها نواحي التطور الاجتماعي والاقتصادي".
١٠. العنكي، طه حميد وزهراء عباس جبار ٢٠٢٣. المؤسسات الرسمية والمؤسسات والقوى شبه الرسمية في النظام السياسي الألماني، المجلة السياسية الدولية، العدد ٥٦، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

١١. العويس، هادف راشد. ١٩٩٨. توزيع الاختصاصات في النظام الاتحادي في كل من دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية، مجلة الشريعة والقانون، العدد ١١، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة.
١٢. الفيلي، لقمان عبد الحميد. ٢٠٢٢. جمهورية فايمار ودروسها للعراق من اجل إعادة الحيوية للدولة والمجتمع في العراق، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد.
١٣. اللبدي، فراس وليد يوسف. ٢٠٠٦. أثر اللامركزية السياسية على وحدة الدولة وتماسكها جمهورية المانيا الاتحادية، الولايات المتحدة الامريكية، الامارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية، الأردن.
١٤. امين، شيرزاد احمد، وبه ريز عبد الله علي. ٢٠٢٢. التنافس التشريعي في الدساتير الفيدرالية: دراسة في القانون الأساسي الألماني ١٩٤٩، مجلة قضايا سياسية، العدد ٧١، جامعة النهرين.
١٥. برهومة، غالي واخرون. ٢٠٠٦. الأنظمة الفيدرالية منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا.
١٦. جولاي، جون فورد. انشاء جمهورية المانيا الاتحادية، ترجمة حسين الحوت، الدار القيمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
١٧. حسين، علي حسين. ٢٠١٧. النظام الاتحادي الألماني دراسة في توزيع الاختصاصات بين المؤسسات الاتحادية والمحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.
١٨. حافظ، حمدي. ١٩٦٢. مشكلة توحيد المانيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
١٩. حمادي، حافظ علوان. ٢٠٠١. النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن.
٢٠. خليل، عماد. ٢٠٢١، مبدأ الدولة الفدرالية جمهورية ألمانيا الاتحادية كنموذج، المركز الديمقراطي العربي، <https://democraticac.de>.
٢١. سلمان، احسان عبد الهادي. ٢٠١٣. المسألة الألمانية من وحدتها الى إعادة توحيدها، اكااديمية التوعية وتأهيل الكوادر (الاتحاد الوطني الكردستاني)، السليمانية.
٢٢. سنو، عبد الرؤوف. ٢٠٠٩. القومية الألمانية وتجلياتها الوحدوية والعنصرية والامبريالية، العروبة والقرن الحادي والعشرين، تيار المستقبل، بيروت.
٢٣. شمس الدين، خنساء زكي. ٢٠٢٣. دور المستشار الألماني في تحقيق الوحدة الألمانية ١٨٩٠-١٨٤٨، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
٢٤. شنايدر، هانس بيتر. المانيا: التشريع الفيدرالي المطبق في المقاطعات، في مجموعة باحثين، حوارات حول توزيع السلطات والمسؤوليات في الدول الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا.

٢٥. صالح، سارة فاضل. ٢٠١٧. التطورات السياسية الداخلية في ألمانيا ١٩٤٥-١٩٤٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات جامعة الكوفة.
٢٦. صبري، السيد. ١٩٦٢. النظم الدستورية في البلاد العربية، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية.
٢٧. طه، جاد. ١٩٩١. ألمانيا الى أين المصير، دار المعارف، القاهرة.
٢٨. عبد الوهاب، القسلي. ٢٠٢٠. الفيدرالية الألمانية كحل لإشكالية الحكم الذاتي الموسع، في مجموعة باحثين: الديمقراطية المحلية وآفاق التنمية الترابية في المغرب، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، مراكش.
٢٩. ليحي، مريم. ٢٠١٦. ألمانيا من نهاية الحرب العالمية الثانية الى سقوط جدار برلين (١٩٤٥ - ١٩٩٨)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
٣٠. مريش، رابح. ٢٠١٦. ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

#### المصادر باللغة الإنكليزية

1. Gunlicks, Arthur, 2003, The Länder and German federalism. (Issues in German Politics), Manchester, Manchester University Press.
2. Harald Fuhr, Julia Fleischer and Sabine Kuhlmann, 2018, Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH, German.
3. Magdalena Suszycka-Jasch and Hans-Christian Jasch, 2009, The Participation of the German Länder in Formulating German EU-policy, German Law Journal, Vol. 10 No. 09, <https://www.cambridge.org/>.
4. Richard H. Leach, 1981, Studies in Comparative Federalism: Australia, Canada, the United States and West Germany, Washington, ADVISORY COMMISSION ON INTERGOVERNMENTAL RELATIONS.
5. Sturm, Roland, 2018, Unitary Federalism—Germany Ignores the Original Spirit of its Constitution, Revista d'Estudis Autònoms i Federals, Institut d'Estudis de l'Autogovern, Spain, volume no. 28.
6. Ahmed, Azhar Hazem. 2014. Regulating the relationship between the central authority and the regional authorities in the federal system, National Center for Legal Publications, Cairo.
7. Ismail, Mohamed Sadek. 2017. The German Experience "A Study in the Factors of Political and Economic Success", Al-Arabi for Publishing and Distribution, Cairo.
8. Al-Batrik, Abdul Hamid. 1974. Contemporary Political Trends (1815-1960), Dar Al-Nahda Al-Arabiyya, Beirut.

9. Al-Rubaie, Athmar Kazim. 2009. The German Federation and the Proposed Federal Project in Iraq (A Comparative Study), Journal of International Studies, Issue 40, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad.
10. Lazbi, Amjad Ahmed Suleiman. 2010. The Experience of the German Union through the Frankfurt Parliament 1848-1849, Unpublished PhD Thesis, College of Graduate Studies, University of Jordan.
11. Al-Zoubi, Amjad Ahmed. 2011. The Political and Economic History of Germany 1789-1849, Greater Amman Municipality, Jordan.
12. Al-Zubaie, Bushra Mahmoud. 2007. Applications of the Nation-State in Europe, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Issue 22-23, Al-Mustansiriya University.
13. Al-Shawi, Munther. 2012 Philosophy of the State, Dar Ward Al-Urduniya for Publishing and Distribution, Jordan.
14. Al-Sharifi, Ibrahim. 1971. Modern Germany "Obstacles to the Entity of the State and its System, Aspects of Social and Economic Development".
15. Al-Anbaky, Taha Hamid and Zahraa Abbas Jabbar. 2023. Official Institutions and Semi-Official Institutions and Powers in the German Political System, International Political Journal, Issue 56, College of Political Science, Al-Mustansiriya University.
16. Al-Owais, Hadeef Rashid. 1998. Distribution of Competencies in the Federal System in Both the United Arab Emirates and the Federal Republic of Germany, Journal of Sharia and Law, Issue 11, College of Law, United Arab Emirates University.
17. Al-Fayli, Luqman Abdul Hamid. 2022. The Weimar Republic and its Lessons for Iraq in Order to Revitalize the State and Society in Iraq, Al-Baydar Center for Studies and Planning, Baghdad.
18. Al-Labadi, Firas Walid Yousef. 2006. The impact of political decentralization on the unity and cohesion of the state, the Federal Republic of Germany, the United States of America, the United Arab Emirates, PhD thesis, Faculty of Higher Legal Studies, Arab University of Amman, Jordan.
19. Amin, Sherzad Ahmed, and Bah Riz Abdullah Ali. 2022. Legislative competition in federal constitutions: a study in the German Basic Law 1949, Political Issues Magazine, Issue 71, Al-Nahrain University.
20. Barhouma, Ghali and others. 2006. Federal systems, Federal Unions Forum, Canada.
21. July, John Ford. The establishment of the Federal Republic of Germany, translated by Hussein Al-Hout, Al-Qaima House for Printing, Publishing and Distribution, Egypt.
22. Hussein, Ali Hussein. 2017. The German federal system, a study in the distribution of competencies between federal and local institutions,

- unpublished master's thesis, College of Political Science, Al-Mustansiriya University.
23. Hafez, Hamdi. 1962. The Problem of German Unification, National House for Printing and Publishing, Cairo.
24. Hammadi, Hafez Alwan. 2001. Political Systems in Western Europe and the United States of America, Wael House for Printing and Publishing, Jordan.
25. Khalil, Imad, 2021, The Principle of the Federal State, the Federal Republic of Germany as a Model, Arab Democratic Center, <https://democraticac.de>.
26. Salman, Ihsan Abdul Hadi. 2013. The German Question from Unity to Reunification, Academy of Awareness and Cadre Rehabilitation (Patriotic Union of Kurdistan), Sulaymaniyah.
27. Snow, Abdul Raouf. 2009. German Nationalism and Its Unitarian, Racist and Imperialist Manifestations, Arabism and the Twenty-First Century, Future Movement, Beirut.
28. Shams al-Din, Khansa Zaki. 2023. The Role of the German Chancellor in Achieving German Unity 1848-1890, Arab Democratic Center, Berlin.
29. Schneider, Hans Peter. Germany: Federal Legislation Applied in the Provinces, in a group of researchers, Dialogues on the Distribution of Powers and Responsibilities in Federal States, Federal Unions Forum, Canada.
30. Saleh, Sarah Fadel. 2017. Internal Political Developments in Germany 1945-1949, Unpublished Master's Thesis, College of Education for Girls, University of Kufa.
31. Sabry, Al-Sayed. 1962. Constitutional Systems in Arab Countries, League of Arab States, Institute of Higher Arab Studies.
32. Taha, Jad. 1991. Germany, Where is the Fate?, Dar Al-Maaref, Cairo.
33. Abdul-Wahhab, Al-Qastali. 2020. German Federalism as a Solution to the Problem of Expanded Self-Government, in a group of researchers: Local Democracy and Prospects for Territorial Development in Morocco, Takamul Center for Studies and Research, Marrakech.
34. Lihy, Maryam. 2016. Germany from the end of World War II to the fall of the Berlin Wall (1945-1998), Master's thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Mohamed Khider Biskra, Algeria.
35. Merish, Rabah. 2016. Germany after World War II 1945-1990, unpublished Master's thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Mohamed Boudiaf, Algeria.

